|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **בנק ישראל**דוברות והסברה כלכלית | C:\Users\u34r\AppData\Local\Microsoft\Windows\INetCache\Content.Word\logo_70.png | ‏ירושלים, ‏י"ד סיון, תשפ"ה‏10 יוני, 2025 |

إعلان للصحافة:

**كلمة المحافظ في اجتماع الحكومة بشأن أداة تعداد الميزانية (نوميراتور)**

* تأتي الخطة الثلاثية للأعوام 2026 إلى 2028 بعد ثلاث سنوات (2023-2025) واجهت خلالها الحكومة تحديات مالية هائلة. بالنظر إلى المستقبل، من المهم الحفاظ على ثقة الأسواق بالتزام الحكومة بالعودة إلى عجز مالي منخفض وخفض نسبة الدين. تحققت هذه الثقة بشكل كبير بفضل إجراءات التعديل المطبقة في ميزانيتي 2024 و2025 على وجه الخصوص. في ظل حالة عدم اليقين الكبيرة السائدة حالياً، والحجم الكبير من الإيرادات المؤقتة المسجلة في بداية عام 2025، من المهم إظهار إصرار ومثابرة على تحمل المسؤولية المالية.
* من المتوقع أن يصل العجز في عام 2026 إلى نحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو عجز من شأنه أن يسمح بانخفاض طفيف في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. مع ذلك، فإن المخاطر هذا العام في مجموعة واسعة من القضايا أعلى من المعتاد.
* قدّر بنك إسرائيل العجز المالي للسنوات 2027-2028 بما يتراوح بين 3.5-4.0% من الناتج المحلي الإجمالي - وهو أعلى من النسبة المذكورة في أداة تعداد الميزانية، وأعلى من النسبة المطلوبة لخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يبدو أن هناك حاجة إلى مزيد من الخطوات التصحيحية في المستقبل، والتي يعتمد توقيتها على التطورات الجيوسياسية والاقتصادية.
* بما أن الاحتياطي المُخطط في ميزانية 2025 تم تخصيصه بشكل كبير لأهداف مُختلفة منذ إقرار الميزانية، فإن تصاعد القتال في غزة الآن يُرجح كما يبدو تجاوز الميزانية الأصلية. يُنصح قدر الإمكان بتجنب توسيع ميزانية 2025. وفي حال وجود حاجة لتوسيع الميزانية، ونظراً لأن إيرادات الحكومة لهذا العام حتى الآن أعلى من المتوقع، ينبغي تجنب زيادة العجز المالي عن الهدف المُحدد في الميزانية الأصلية.
* نظراً لتطور النفقات في ميزانية 2025، والطبيعة المؤقتة لقسم كبير من الزيادة في الإيرادات، وعدم اليقين بشأن عامي 2025 و2026، من الضروري تجنب إلغاء إجراءات خفض العجز المالي التي اتُخذت عند إقرار الميزانيات السابقة.
* في حال طرأت حاجة لإجراء تعديلات إضافية، يُنصح بخفض النفقات التي تُضعف حافز العمل أو التعليم، وزيادة الضرائب على الآثار الخارجية السلبية، وإلغاء الإعفاءات غير المجدية، وخاصةً في الضرائب غير المباشرة.

**تقديم وزارة المالية لوثيقة اداة تعداد الميزانية، وإجراء مناقشة بشأنها في الحكومة، هما عمليتان مهمتان.** يساهم النظر عدة سنوات إلى المستقبل، كما في وثيقة أداة تعداد الميزانية، في التخطيط المالي المسؤول. فهو يقيّم مسبقاً الوضع المالي والهامش الحالي للميزانيات القادمة. يبحث التحليل في هذه الوثيقة على وجه الخصوص ما إذا كانت قرارات الحكومة الحالية قد استنفدت بالفعل الزيادة المسموح بها في الميزانية في السنوات القادمة، والتي حددتها الحكومة والكنيست في قانون الميزانية، أو حتى تجاوزتها. أود أن أشير إلى أن هذه الآلية قد وُضعت على خلفية التجارب السابقة التي قررت بموجبها الحكومات الإسرائيلية خططاً متعددة السنوات دون تقديم إطار مناسب للميزانية، ثم تراجعت عن تلك الخطط عندما حان وقت تنفيذها.

**تأتي الخطة الثلاثية للأعوام 2026-2028 بعد ثلاث سنوات (2025-2023) واجهت فيها الحكومة تحديات مالية هائلة على ضوء احتياجات الحرب.** تجلّت هذه التحديات في تكرار توسيع الميزانية، وارتفاع العجز المالي الفعلي، وزيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 68% - وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بمتوسط ​​منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. يُعدّ رد فعل السوق محدوداً في هذه المرحلة بفضل المسؤولية المالية في وضع الميزانيات الأصلية للأعوام 2024-2023 قبل الحرب، والتي كانت تستهدف عجزاً لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وبفضل إجراءات التقارب والتعديل المهمة في إطار الميزانيات المحدثة لعامي 2024 و2025، وخاصةً الزيادات الضريبية التي كانت ضرورية. **بالنظر إلى المستقبل، من المهم أيضاً الحفاظ على ثقة السوق والإصرار على التزام الحكومة بالعودة إلى عجز مالي منخفض وخفض نسبة الدين، مما سيعيد خلق الهامش المالي المطلوب في إسرائيل على ضوء المخاطر الفريدة التي نواجهها.** من شأن العودة إلى العجز المنخفض أن تكبح علاوة المخاطر التي يتكبدها النظام الاقتصادي، وبالتالي تعزيز توسع الاستثمارات في النظام الاقتصادي.

**وفقاً لالتزامات الحكومة الموضحة في أداة تعداد الميزانية، ووفقاً لتوقعات كبير الاقتصاديين بشأن الإيرادات والتي تفترض استقراراً في قطاع الدفاع، يتراوح العجز المالي المتوقع للفترة 2026-2028 بين 2.8% و2.9%. وهذا عجز يسمح بخفض مدروس في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ إنه أقل من العجز الأقصى الذي قدرناه بنحو 3.2%.**

**بالنسبة لعام 2026 يُقارب تقدير بنك إسرائيل للعجز التقدير الوارد في أداة تعداد الميزانية:** تقدير أعلى قليلاً للنفقات يعود أساساً إلى الإنفاق الأمني ​​المُستمد من توصيات لجنة "ناجل" التي لم تُعتمد من قِبَل الحكومة بعد، إلى جانب توقعات أعلى قليلاً للإيرادات. **مع ذلك، من المهم التأكيد على أن المخاطر في عام 2026 أعلى من المعتاد.** ويعود ذلك إلى احتمال استمرار الأحداث الأمنية، وتطورات الاقتصاد العالمي، وخاصةً المخاوف بشأن القيود المفروضة على التجارة الدولية، وعلامات الاستفهام حول وتيرة تعافي النظام الاقتصادي، وعدم اليقين بشأن إيرادات صفقة WIZ، والمشمولة بالفعل في توقعات إيرادات بنك إسرائيل.

**بالنظر إلى عامي 2027 و2028، نُقدّر أن النفقات المطلوبة (قبل التعديلات) ستكون أعلى من تلك المدرجة في وثيقة أداة تعداد الميزانية،** ويعود ذلك أساساً إلى اتفاقيات الأجور المتوقع توقيعها والتي ستؤثر على تكاليف الميزانية، وكذلك بسبب نفقات الدفاع المستمدة من توصيات لجنة "ناجل" والنفقات الجارية في إطار اتفاقيات الائتلاف. كما أن توقعاتنا للإيرادات لهذه السنوات أعلى بقليل من توقعات كبير الاقتصاديين، ولكن الفجوات ليست كبيرة. **ففي تقديرنا، يتراوح العجز المتوقع في هذه السنوات بين 3.5% و4% تقريباً. وهذا مستوى عجز ترتفع عنده نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. أي أنه بالنظر إلى المستقبل، يبدو أن هناك حاجة إلى تعديلات إضافية على الميزانية** - خفض النفقات أو زيادة الضرائب. **توقيت إجراء التعديلات لن يكون بالضرورة فورياً ويعتمد على التطورات في المجالين الأمني ​​والاقتصادي. ومع ذلك، فإن استعداد الحكومة لإجراء هذه التعديلات أمر مهم للحفاظ على الموثوقية المالية.**

لذلك، من المهم أن أؤكد هنا على مبدأين مهمين لهذه الأسابيع:

1. **يُنصح بتجنب إعادة توسيع ميزانية عام 2025. في حال توجب ذلك بسبب الإنفاق الدفاعي، يجب منع العجز المتوقع من تجاوز الهدف المحدد في الميزانية الأصلية** والبالغ 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي تضمن احتياطياً لتغطية تفاقم الجانب الدفاعي - نظراً لانخفاض الهامش المالي الذي كان متاحاً للحكومة في بداية الحرب، وخاصةً عند توسيع ميزانيتي 2023 و2024 بشكل كبير.

2. **يُنصح بالتأكيد بتجنب إلغاء إجراءات خفض العجز التي اتُخذت عند إقرار الميزانيات السابقة.**

**في حال تطلب الأمر إجراءات تعديل إضافية ضمن ميزانيات السنوات القادمة، فهناك إجراءات يمكن تنفيذها** والتي من المستحسن تنفيذها في جميع الأحوال. سيكون ضرر هذه الإجراءات على النمو ضئيلاً (وربما قد تساهم في النمو).

1. **خفض النفقات التي تُضعف حافز العمل أو الحصول على التعليم اللازم للقدرة على الكسب مستقبلاً.** يتعلق هذا بشكل رئيسي بالدعم المُقدم للشباب العاطلين عن العمل (مثل تمويل المساكن الجامعية دون اختبار دخل، وإعانات الشباب، وما إلى ذلك) أو تخصيص ميزانيات لأنظمة التعليم التي لا تقدم مجالات التعليم أساسية - وخصوصاً توسيع نطاق الميزانيات لهذه الأنظمة، كما في برنامج "أفق جديد" للمؤسسات التعليمية الحريدية في إطار اتفاقيات الائتلاف.
2. **فرض ضرائب على التأثيرات الخارجية السلبية:** زيادة معدل الضريبة على الكربون (لا سيما على الغاز الطبيعي، الذي تُعتبر ضرائبه منخفضة في ظل الإطار الضريبي الحالي للكربون)، وفرض ضرائب على الأدوات المنزلية أحادية الاستخدام، والمشروبات المحلاة، والسفر والازدحام.
3. **إلغاء الإعفاءات غير المجدية** - مثل إعفاء الفواكه والخضراوات من ضريبة القيمة المضافة.

**يمكن لهذه الخطوات أن تُخفّض النفقات وتزيد الإيرادات بمليارات الشواقل سنوياً، دون الإضرار بالنمو،** بل وقد توفر هامشاً مالياً يسمح لاحقاً بتوسيع نطاق الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري اللازمين للنمو المستدام. عند وجود حاجة لاتخاذ خطوات تعديل إضافية، فسيكون من الضروري دراسة قنوات تعديل إضافية على الميزانية.